



دور التحول الرقمي في تعزيز أداء الاقتصاد الرقمي – دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والسعودية خلال سنة 2024

The Role of Digital Transformation in Enhancing the Performance of the Digital Economy – A Comparative Analytical Study between Algeria and Saudi Arabia In 2024

عميمر فضيلة*, مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت (الجزائر)،

fadhela.amimer@univ-temouchent.edu.dz

بوعلي عبد القادر، مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت (الجزائر)،

abdelkader.bouali@univ-temouchent.edu.dz

المؤلف المرسل: عميمر فضيلة	تاريخ النشر: 2025/06/30	تاريخ القبول: 2025/04/06	تاريخ الارسل: 2025/01/25
----------------------------	-------------------------	--------------------------	--------------------------

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحول الرقمي في تعزيز أداء الاقتصاد الرقمي، حيث تطرقنا إلى تقييم مستوى أداء الاقتصاد الرقمي في دولة الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال 2022 و2024، وقد اعتمدنا في دراستنا على تحليل مقارنة بين الدولتين في الأداء الرقمي نسبة لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي خلال سنة 2024، وقد خلصت الدراسة إلى أن السعودية تتفوق بكثير عن الجزائر في أداء الاقتصاد الرقمي، كما حققت السعودية أعلى فارق في ركيزة نمو السوق المالية وأدنى فارق في ركيزة الجاهزية الالكترونية مقارنة بالجزائر وهذا يعود إلى الرؤية والخطة الشاملة التي وضعتها السعودية التي تتضمن التحول الرقمي كركيزة أساسية للاقتصاد الرقمي، على عكس الجزائر التي وضعت خطط متفرقة للتحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الاقتصاد الرقمي، الجزائر، السعودية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of digital transformation in enhancing the performance of the digital economy. It evaluates the level of digital economy performance in Algeria and Saudi Arabia during 2022 and 2024. The study relied on a comparative analysis of the digital performance of both countries based on the Arab Digital Economy Index for 2024. The findings revealed that Saudi Arabia significantly outperforms Algeria in digital economy performance. Saudi Arabia achieved the largest gap in the financial market growth pillar and the smallest gap in the e-readiness pillar compared to Algeria. This is attributed to Saudi Arabia's comprehensive vision and strategic plan, which positions digital transformation as a fundamental pillar of the digital economy, unlike Algeria, which has implemented fragmented digital transformation plans.

Keywords: Digital Transformation, Digital Economy, Algeria, Saudi Arabia.

* المؤلف المرسل: فضيلة عميمر

1. مقدمة:

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم نتيجة التقدم التكنولوجي، أصبح التحول الرقمي عنصراً أساسياً لدفع عجلة الاقتصاد الرقمي، حيث تبرز أهمية التحول الرقمي في تطوير البنية التحتية، وتعزيز الابتكار، وزيادة كفاءة العمليات الاقتصادية، ما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل العديد من الدول العربية لتحقيق التحول الرقمي، لا تزال هناك تفاوتات في مستوى التقدم والنتائج المحققة بين الدول خاصة الدول العربية. في هذا السياق، تواجه الجزائر والمملكة العربية السعودية تحديات وفرصاً مختلفة في مسيرتهما نحو تحقيق التحول الرقمي. تسعى الجزائر إلى تطوير بنيتها التحتية الرقمية وتحسين بيئتها الاقتصادية في ظل تحديات تتعلق بالاستثمار في التكنولوجيا وتطوير المهارات الرقمية. في المقابل، تقوم المملكة العربية السعودية بتنفيذ رؤية 2030 التي تضع التحول الرقمي في صميم استراتيجياتها الاقتصادية، مع استثمارات ضخمة في التقنيات الحديثة وتحديث البنية التحتية.

1.1. طرح الإشكالية:

كيف يؤثر التحول الرقمي على أداء الاقتصاد الرقمي في الجزائر والمملكة العربية السعودية، وما أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

ما هو مستوى البنية التحتية الرقمية في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية، وكيف يؤثر ذلك على الاقتصاد الرقمي؟ ما هي السياسات الحكومية المطبقة لدعم التحول الرقمي في الجزائر والمملكة العربية السعودية، وكيف تساهم هذه السياسات في تعزيز الاقتصاد الرقمي؟

كيف تؤثر التجارة الإلكترونية في تعزيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر والمملكة العربية السعودية؟

ما هي الفجوات بين الجزائر والمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بأداء الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي؟

ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين التحول الرقمي في الجزائر والتحول الرقمي في السعودية؟

3.1. الفرضيات:

H1: هناك تأثير إيجابي للتحول الرقمي على نمو الاقتصاد الرقمي في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية.

H2: تأثير التحول الرقمي على الاقتصاد الرقمي أكثر وضوحاً في المملكة العربية السعودية مقارنة بالجزائر.

H3: تساهم البنية التحتية الرقمية المتطورة في تسريع التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية أكثر من الجزائر.

H4: تساهم الحكومة الرقمية في دعم الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية بنسبة أعلى مما تساهم به في الجزائر.

H5: تساهم الجاهزية الإلكترونية في رفع أداء الاقتصاد الرقمي في السعودية أكبر من الجزائر.

H6: يساهم تطور السوق المال في رفع أداء الاقتصاد الرقمي في السعودية أكثر من الجزائر.

4.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التركيز على واقع التحول الرقمي في الجزائر ومدى توفر الإمكانيات ووضع السياسات التي تدعم سرعة انتشاره في شتى القطاعات الاقتصادية لجني ثماره على المدى البعيد في خلق الثروة وتنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاقتصاد الريعي الذي يقف حاجزا أمام مواكبة هذه التغيرات السريعة، في الوقت الذي نجد فيه السعودية تمتلك ثروات نفطية كبيرة وبالمقابل حققت نجاحا في نمو الاقتصاد الرقمي من خلال تبني التحول الرقمي ووضع استراتيجيات وخطط وطنية وواضحة ومترابطة بينها.

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على دور التحول الرقمي في تحسين أداء الاقتصاد الرقمي في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي العربي الصادر بين 2022 و 2024؛
- إبراز نقاط القوة و الفرص التي تساهم في نجاح التحول الرقمي إضافة إلى نقاط الضعف والتحديات التي يمكن أن تقف عائقا أما الدولتين للولوج الحقيقي إلى الاقتصاد الرقمي؛
- إبراز الفوارق بين أداء اقتصاد الجزائر واقتصاد السعودية في مختلف الركائز المكونة لمؤشر الاقتصاد الرقمي؛
- المساهمة بإعطاء مقترحات حول التحسينات التي يمكن أن تضعها الجزائر للوصول إلى مستوى أحسن في أداء الاقتصاد الرقمي من خلال وضع أوجه التشابه والاختلاف بين الجزائر والسعودية.

6.1. منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، حيث تطرقنا إلى الجانب النظري الذي عرفنا فيه التحول الرقمي ومؤشر الاقتصاد الرقمي ومكوناته، ثم تطرقنا إلى العلاقة بين التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي، أما الجانب التحليلي فتطرقنا في الأول إلى تحليل أداء الاقتصاد الرقمي في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية لسنتي 2022 و 2024، ثم انتقلنا إلى التحليل المقارن بين أداء الاقتصاد الرقمي في الجزائر والمملكة العربية السعودية وفق تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي سنة 2024 لابرز الفجوة بين أداء الاقتصاديين.

7.1. الدراسات السابقة:

- دراسة سالم أحمد ومصطفى بن حسين (2020)، بعنوان سياسة تعميم الاقتصاد الرقمي في المؤسسات الجزائرية، مقال منشور بمجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 2، هدفت الدراسة إلى السياسة التي انتهجتها السلطات الجزائرية في تعميم الرقمنة في مؤسساتها، وتحسين الخدمات ومسايرة العصرنة، وقد توصلت الدراسة إلى أن السلطات الجزائرية اتخذت العديد من القرارات لاستغلال التكنولوجيا الحديثة وتفعيل العمل الرقمي في كل المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي وغيرها، للنهوض بالاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.
- دراسة محمد أحمد العبيري وعبد الرحمان حسن محمد (2020)، بعنوان واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية دراسة تحليلية، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التحول الرقمي بالمملكة نحو تبني استخدامها لاجداث

التطوير والتحديث والتحسين المستمر، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي في المملكة يسير بخطى متسارعة بمعدل زيادة قدره 5% خلال سنتي 2011-2017، وقد عملت المملكة على تدعيم التقنيات الرقمية واستخدامها، كما تدعم البنية التحتية لتقنية الاتصالات والمعلومات، وتوفير كافة متطلبات التحول الرقمي في سبيل تحقيق أهداف رؤية 2030.

● دراسة خيرة شاوشي وزهرة خلوف (2023)، بعنوان التحول الرقمي في الجزائر، مقالة منشورة بمجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 5، العدد 1، وقد هذفت الدراسة إلى معرفة واقع وآفاق التحول الرقمي في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي في الجزائر انتقل من القول إلى الفعل وأصبح ضرورة حتمية تسعى إلى مواكبة التطورات والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.

● بوعمامة عبد الرحمان وشنيبي حسين (2023)، التحول الرقمي لمنظمات الأعمال الجزائرية الفرص والتحديات، مقالة منشورة بمجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 1، هذفت الدراسة إلى وضع تصور لبيئة الأعمال الرقمية وفق تحليل استراتيجي من خلال التركيز على أهميته ودوره الاقتصادي، وقد استعمل الباحث تحليل SWOT في كشف نقاط القوة والضعف وكذا الفرص والتحديات، وقد خلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي في الجزائر حقق تقدما ملموسا وفق الاحصائيات التي سجلت فيها الجزائر أعلى القيم في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية.

● دراسة عايض بن علي القحطاني (2023)، بعنوان دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة 2030، مقال منشور بالمجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة 2030، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل رؤية 2030 من خلال تحسين أداء المنظمات وتوفير فرص أعلى للتنمية المستدامة.

8.1. خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين فضلا عن المقدمة والخاتمة، القسم الأول تطرقنا إلى الجانب النظري الذي عرفنا فيه التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي وإبراز العلاقة بينهما، ثم انتقلنا إلى تعريف مؤشر الاقتصاد الرقمي ومكوناته وإبعاده الاستراتيجية، أما القسم الثاني فقد تطرقنا إلى دراسة تحليلية في الأول تقييم وضع الاقتصاد الرقمي في الجزائر ثم في السعودية لنتقل إلى تحليل مقارنة بين أداء الاقتصاد الرقمي في البلدين خلال سنة 2024 وإبراج أوجه التشابه والاختلاف.

2. الإطار النظري للتحول الرقمي ومؤشر الاقتصاد الرقمي:

1.2. العنوان الفرعي الأول: ماهية التحول الرقمي وعلاقته بالاقتصاد الرقمي:

1.1.2. مفهوم التحول الرقمي:

إن تقنية التحول الرقمي تعني إمكانية تكييف الشركات والمؤسسات الحكومية واستجابتها مع التغيرات التكنولوجية السريعة وذلك بتغيير نماذج أعمالها وعملياتها. (حسين، 2023، ص 52)

قد عرفه البعض بأنه استخدام التقنيات الرقمية الحديثة لتغيير نموذج الأعمال وتوفير فرص جديدة من الدخل والقيمة المضافة والتحول إلى الاقتصاد الرقمي تقنياً وتسويقياً وإدارياً. (Baytona, 2019)

عرفه البعض "بأنه إنتقال المؤسسات الحكومية والخاصة إلى نموذج عمل على التقنيات الرقمية في إبتكار المنتجات والخدمات، وتيسير إجراءات الحصول على الخدمات المقدمة للعملاء من خلال الإعتماد على خدمات مبتكرة وإبداعية". (السمدوني، 2022)

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها عملية تحدث فيها التكنولوجيا والحوكمة القائمة على البيانات فرقا في الأنظمة الاقتصادية وحياة الناس، يتم انشاء أنشطة جديدة، فضلا عن التغييرات والتحسينات في الأنشطة القائمة بفضل استخدام التقنيات الرقمية واستخدام البيانات. (Kindzule-Millere & Zeverte-Rivza, 2022, p. 477)

2.1.2. مفهوم الاقتصاد الرقمي:

كانت بداية الإقتصاد الرقمي مع ظهور الإنترنت والعملة والتكنولوجيا الحديثة، حيث أصبحت خدمة الإنترنت في المتناول سنة 1985 وبدأ عدد المشتركين يتزايد من وقتها، وكانت المواقع الشبكية آن ذاك تنشر المحتويات فقط ولا تعالج المعاملات بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في توسعه على نطاق جد واسع كالمعلومات الرقمية والمنصات الرقمية في عام 1995 أدخل دون تبسكوت مفهوم الإقتصاد الرقمي.

يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يركز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تسهل عملية تدفق كل من المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، و في أي وقت. (العلمي، 2013، صفحة 4)

كما يعرف الاقتصاد الرقمي ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما. (النجار، 2007، صفحة 25)

يمكن القول أن التحول الرقمي في هذا السياق يشير إلى تبني المؤسسات للأدوات والتقنيات الحديثة أما أداء الاقتصاد

الرقمي يعبر عن كيفية تحسين ورفع مستوى الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على التكنولوجيا وأدواتها.

3.1.2. خصائص الاقتصاد الرقمي: (جاسم، 2008، صفحة 93)

- توفر المعلومات لمتخذي القرار؛
- أصبحت المعلومة في الاقتصاد الرقمي عنصر قوة؛
- إلغاء الحدود والقيود الاقتصادية التقليدية؛
- يركز الاقتصاد الرقمي على مستوى الثقافة التكنولوجية للمجتمع؛
- الاعتماد الرئيسي للإنترنت في مختلف العمليات والمعاملات؛
- ظهور البيع الإلكتروني، العقد الإلكتروني. (التجارة الإلكترونية)؛
- يتأثر الاقتصاد الرقمي بصفة مستمرة بالتغيرات التي تطرأ على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ظهور العملة الرقمية؛
- ظهور المؤسسات الرقمية؛

- ظهور انترنت الأشياء.

4.1.2. علاقة التحول الرقمي بالاقتصاد الرقمي:

التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي هما عنصران مترابطان يلعبان دوراً محورياً في تطوير أداء الأعمال والخدمات الحكومية وتعزيز النمو الاقتصادي. إليك العلاقة بينهما:

- تحفيز الاقتصاد الرقمي: يُعد التحول الرقمي البوابة الأساسية للانتقال إلى اقتصاد رقمي قوي. ولكي تصبح الحكومات رقمية بالكامل، يجب عليها تبني واستخدام التقنيات الرقمية والبيانات كعناصر استراتيجية في جهودها لتحديث القطاع العام. يجب دمج التقنيات الرقمية وإعادة استخدام البيانات في العمليات والأنشطة الأساسية من أجل إرساء طرق جديدة للعمل وتعزيز الانفتاح والتعاون بشكل أكبر. يتطلب ذلك وضع أطر حوكمة ومؤسسات جديدة، وتطوير قدرات ومهارات جديدة قادرة على دعم ثقافة قطاع عام رقمي. (OECD, 2019)

- تحسين الإنتاجية والكفاءة: خلال التحول الرقمي، يمكن للشركات تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية عبر أتمتة العمليات وتحليل البيانات. يؤدي ذلك إلى تقليل التكاليف وزيادة الجودة، وهو ما يعزز النمو الاقتصادي.

- إتاحة الابتكار في المنتجات والخدمات: يساهم التحول الرقمي في تطوير منتجات وخدمات جديدة تعتمد على التكنولوجيا، مثل التجارة الإلكترونية، الخدمات المالية الرقمية، والتعليم عبر الإنترنت، مما يوسع نطاق الاقتصاد الرقمي ويحفز الطلب على هذه الخدمات.

- تحقيق الشمول المالي: يعمل التحول الرقمي على تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات مصرفية رقمية ودفع إلكتروني، مما يسمح للمزيد من الأفراد والشركات بالانضمام إلى الاقتصاد الرقمي.

- تحسين التنافسية: من خلال التحول الرقمي، تستطيع الشركات والاقتصادات تحقيق مزايا تنافسية في الأسواق العالمية، ما يعزز مكانتها في الاقتصاد الرقمي العالمي.

- دعم السياسات الاقتصادية المستدامة: تتيح البيانات التي يتم جمعها من التحول الرقمي للحكومات تطوير سياسات اقتصادية تعتمد على معلومات دقيقة، ما يساهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتنميته بشكل مستدام.

باختصار، التحول الرقمي هو العامل الأساسي الذي يدفع عجلة الاقتصاد الرقمي، ويساعد في تحقيق بيئة اقتصادية مرنة، مبتكرة، وشاملة في مختلف القطاعات.

2.2. مؤشر الاقتصاد الرقمي:

تحديد العوامل التي سيتم تقييمها مثل البنية التحتية الرقمية، التحول الرقمي في الشركات، التجارة الإلكترونية، والاستثمارات التكنولوجية.

1.2.2. تعريف مؤشر الاقتصاد الرقمي:

هو مؤشر يقيس تأثير التحول الرقمي على العديد من جوانب الاقتصاد والتنمية المستدامة، وإبراز نقاط القوة وفرص ومجالات التنمية. يتم إصدار تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي كل عامين، وقد صدرت تقارير سابقة للأعوام 2018

و2020 و2022. ويُعد المؤشر أيضاً من مؤشرات الأداء الرئيسية في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية للفترة 2021-2025. يتكون المؤشر من خمس أبعاد استراتيجية وتسعة ركائز أساسية تضم 48 مؤشر فرعي.

2.2.2. الأبعاد الاستراتيجية الخمسة للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي:

– **الحكومة الرقمية:** ويهدف هذا البعد لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع من خلال توفير وتحسين تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى مضاعفة جهود الرقمنة لتحسين الكفاءة والشفافية داخل القطاع الحكومي، ويُعتبر الهيكل التنظيمي وثقافته تحدياً كبيراً يعزز عملية التحول الرقمي في المؤسسات، ويُعد القطاع العام من أكثر المؤسسات عرضة لمواجهة هذه التحديات بشكل كبير. (Alenezi, 2022, p4)

– **الأسس الرقمية:** ويهدف هذا البعد لتوفير الأسس اللازمة لنظام رقمي متين يشمل البنية التحتية، حيث تعد البنية التحتية ميسورة التكلفة والسهلة المنال والموثوقة الأساس لتحول رقمي شامل (عمر، 2021، ص164) إضافة إلى السياسات واللوائح، والمهارات الرقمية، والتمويل، والحوكمة. وتعتبر هذه المجالات بالغة الأهمية في تطوير النظام الرقمي على المستوى الدولي، والإقليمي، والمحلي وكذلك على مستوى المؤسسات.

– **الاستعداد الرقمي للمواطن:** ويهدف هذا البعد أن يجعل المواطن المحور الأساسي لمنظومة التحول الرقمي، وأن تعمل التكنولوجيات الرقمية على تحسين نوعية حياة المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المهمشة والأقليات، وأن يضمن هذا التحول وصول أي مواطن باستخدام أي جهاز إلى خدمات القطاع العام. (Alenezi, 2022, p5)

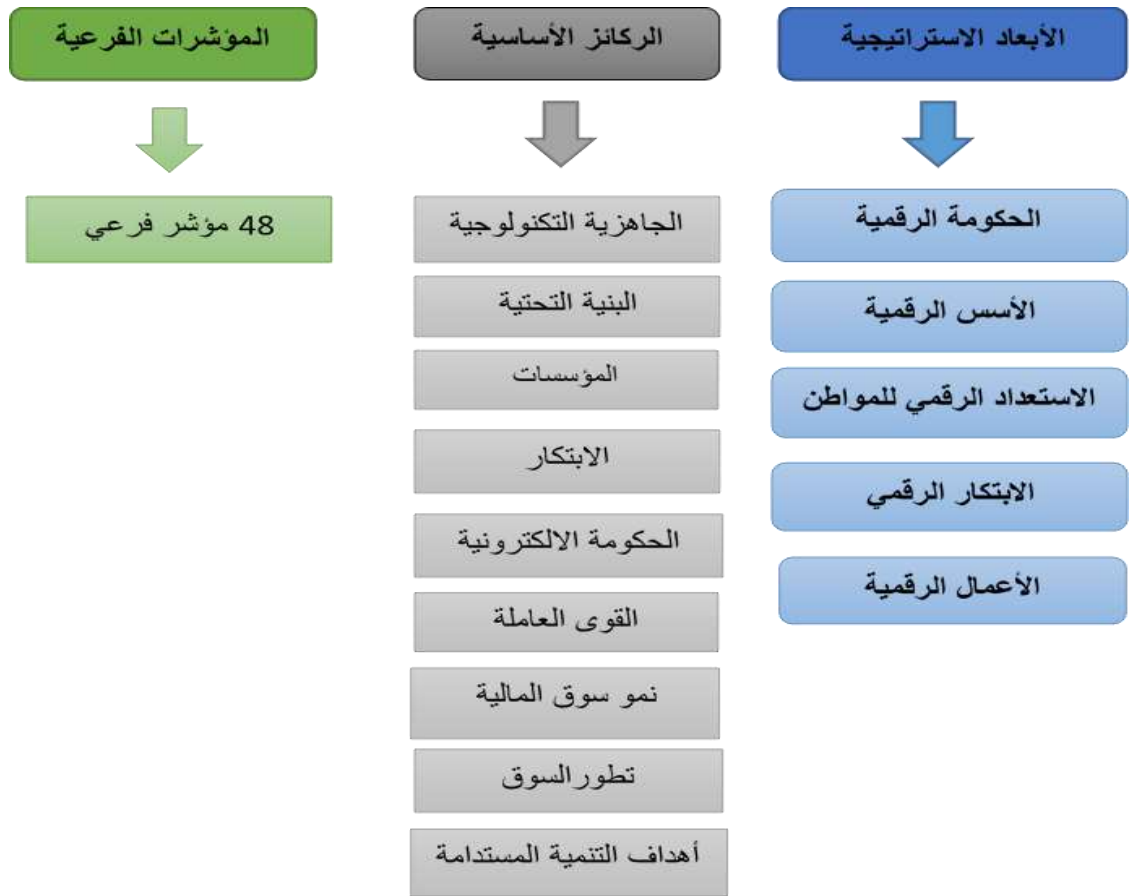
– **الابتكار الرقمي:** ويهدف هذا البعد للاستفادة من بيئة الابتكار كمحفز للرقمنة، حيث تؤدي التكنولوجيات الرقمية الجديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية إلى ثورة في المفاهيم وإلى خلق مصادر جديدة للقيمة المضافة للعديد من الصناعات.

– **الأعمال الرقمية:** ويهدف هذا البعد أن يجعل قطاع الأعمال المستفيد الأكبر من عمليات التحول الرقمي، وسيزيد ذلك من القيمة المقدمة للمستهلك، ويحسن من كفاءة التكلفة، ويؤسس قاعدة أكبر من المتعاملين من خلال إتاحة فرص الدخول لأسواق جديدة.

بناءً على هذه المحاور، يقوم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتقييم أداء الدول العربية ويصنفها وفقاً لمستوى جاهزيتها للاقتصاد الرقمي. كما يوفر المؤشر تحليلاً إحصائياً لكل دولة، يوضح من خلاله العوامل الرئيسية ومتطلبات النمو الاقتصادي والحوكمة الضرورية للتكيف مع التغيرات الرقمية، مع التركيز على بناء نماذج مستقبلية مستدامة.

ويرتكز التقييم في تقرير المؤشر على تسع ركائز أساسية متوازية مع الأبعاد الاستراتيجية الخمسة؛ وتتكون كل ركيزة من ثلاثة إلى ثمانية مؤشرات بإجمالي 48 مؤشراً بعد ما كان 42 مؤشر فرعي في سنة 2022. نوضح هذه الركائز في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): هيكل مؤشر الاقتصاد الرقمي سنة 2024



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024

ويتفاوت ترتيب الدول العربية حسب أدائها، وتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي

المجموعة الاولى : الدول القائمة في التحول الرقمي وهي الدول الرائدة والجاذبة للاستثمارات الدولية وتحتل المراتب من 1 إلى 6. هذه الدول هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين وعمان والكويت

المجموعة الثانية: الدول النشطة في التحول الرقمي - هذه الدول تتميز بجاذبيتها الاستثمارية من الدول الرائدة ومن جميع أنحاء العالم وتحتل المرتبة من 7 إلى 12 وتشمل: الأردن والمغرب وتونس ومصر ولبنان والجزائر.

المجموعة الثالثة : الدول الساعية للتنمية هي الدول التي يستوجب عليها ضخ المزيد من الاستثمارات لتعزيز قدرات البنى التحتية الرقمية الخاصة بها، وتحتل المرتبة من 13 إلى 22 وتشمل العراق وموريتانيا واليمن وجيبوتي وسوريا والسودان والقمر المتحدة وليبيا والصومال وفلسطين

الشكل رقم (2): نتائج الدول العربية في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي خلال 2000-2022-2024



المصدر: علي محمد الخوري، المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي إصدارات 2000-2022-2024 ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

المجموعة الأولى:

جاءت نتائج المؤشر لعام 2020 بتقدم دول الخليج العربية، تراوحت نتائجها ما بين 56.9 نقطة لعمان و70.6 نقطة للإمارات العربية المتحدة والتي تعتبر هذه المجموعة بصفتها "قادة النمو الرقمي"، كما حافظت هذه الدول على انتمائها للمجموعة الثانية منذ اصدار هذا المؤشر إلى غاية سنة 2024 ، ويتقدم المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الثانية بـ72 نقطة بعد الامارات العربية المتحدة وتقدم الكويت إلى المرتبة الرابعة بـ60 نقطة في اصدار 2022 و2024 وتراجع أداء كل من عمان والبحرين. ومن الواضح أن الدول الواقعة ضمن المستوى الأول من المؤشر قامت بدمج السياسات الرقمية في جوهر استراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية.

المجموعة الثانية:

جاءت المجموعة الثانية بصفتها "الدول النشطة في التحول الرقمي" والتي تضم كل من الأردن، المغرب، تونس، مصر، الجزائر ولبنان ، وقد حققت هذه الدول نتائج فوق 35.5 نقطة للجزائر ودون 50.2 نقطة للأردن، كما حافظت هذه الدول على درجة انتمائها للمجموعة الثانية بتقدم في الأداء سنة 2022 وتراجع سنة 2024 على غرار الجزائر التي تقدمت عن لبنان بنقطة واحدة في اصدار 2022 و2024 .

المجموعة الثالثة:

وتأتي في الأخير المجموعة الثالثة بصفتها "الدول الساعية للتنمية" والتي تضم العراق، جيبوتي، سوريا، فلسطين، موريتانيا، السودان، القمر المتحدة، الصومال، اليمن وليبيا، وقد حققت هذه المجموعة نتائج فوق 13.1 نقطة لفلسطين ودون 20.2 نقطة للعراق على مقياس المؤشر في اصدار 2020، أما في اصدار 2022 نلاحظ تحسن الأداء لمجمو الدول كلها

ولكن بتقدم دولة العراق، موريتانيا، اليمن ودولة جيبوتي في المرتبة الرابعة، أما في إصداره الأخير في 2024 نلاحظ تراجع في نتائج المؤشر باستثناء موريتانيا وجيبوتي بنسبة أقل من دول المجموعة.

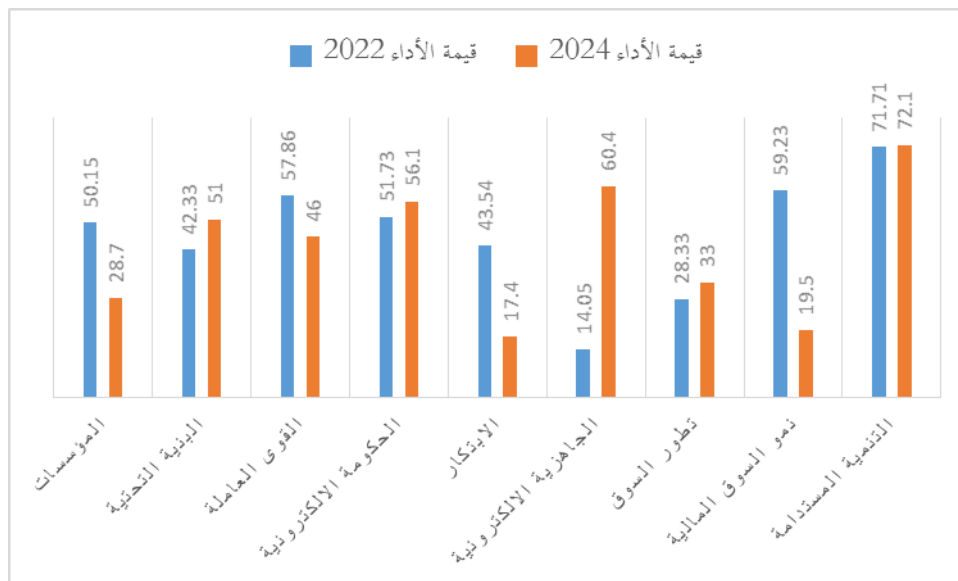
يكشف المستويان الثاني والثالث على بذل المزيد من الجهود وإطلاق العديد من المبادرات والحوافز لتمكين كل من القطاع الخاص والقطاع العام بالتعاون في مجال التنمية الاقتصادية الرقمية.

3. دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في أداء الاقتصاد الرقمي:

1.1. تقييم وضع الاقتصاد الرقمي في الجزائر خلال 2022-2024:

يسير الاقتصاد الرقمي في الجزائر نحو خطواته الأولى نحو تبني التحول الرقمي وهو يعتبره جزء لا يتجزأ من خطته التنموية، فرغم الإمكانيات التي توفرها الحكومة يجب التركيز أكثر على نقاط الضعف واستغلال الفرص حتى تواكب هذا التطور المتسارع وتلحق بركب دول المجموعة الأولى من مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، وفي الشكل التالي نوضح أداء الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

الشكل رقم (3): أداء اقتصاد الجزائر عربيا وفق الركائز الأساسية خلال 2022-2024



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج excel وإحصاءات من مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي اصدار 2022 وإصدار 2024 التحليل والمناقشة:

أظهر التقرير تقدماً ملحوظاً للجزائر في بعض الجوانب الرقمية ومن التمثيل البياني يتضح لنا ما يلي: تراجع أداء الجزائر في الركيزة الأولى والتي تتمثل في المؤسسات حيث قدرت قيمتها 28.7 نقطة بعدما بلغت 50.15 نقطة سنة 2022 مما يدل على ضعف البيئة السياسية والتنظيمية.

بلغت الركيزة الثانية البنية التحتية في سنة 2022 مستوى أداء ب 42.33 واحتلت الجزائر به المرتبة الثامنة، وفي سنة 2024 حافظت الجزائر على نفس الرتبة بتحسّن في مستوى الأداء بلغ 51.05 نقطة تحرز الجزائر تقدماً تدريجياً في تحسين

البنية التحتية للاتصالات وتوسيع شبكة الإنترنت، خاصة في المدن الكبرى حيث بلغت نسبة انتشار الإنترنت في الجزائر 70,9 بالمائة شهر يناير 2024 أي تسجيل زيادة معتبرة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 حيث بلغت هذه النسبة 60,6 بالمائة حسب تقرير "ديجيتال 2023" للمكتب العالمي "داتارورتال" المتخصص في الاحصائيات الخاصة بالإنترنت الثابت و النقال في جميع أرجاء العالم، ومع ذلك تظل هناك تحديات متعلقة بسرعة الاتصال واستقراره في المناطق الريفية والنائية.

أما ركيزة القوى العاملة فقد شهد تراجع ملحوظ في سنة 2024 مقارنة بسنة 2022 الذي بلغ في 57.86 نقطة مما يدل على وجود تفاوت في الاستثمار في النظم التعليمية ومبادرات تنمية المهارات. تركز الجزائر على بناء قدرات الكوادر البشرية في مجالات التكنولوجيا والمعلومات، حيث تسعى لتدريب الشباب ودعمهم للانخراط في سوق العمل الرقمي. ركيزة الحكومة الرقمية حافظت الجزائر على الترتيب 11 من بين 22 دولة عربية ولكن بتحسين في مستوى أداء الركيزة من 51.73 نقطة سنة 2022 إلى 56.11 نقطة سنة 2024 وهذا راجع الى تطور مستخدمي الانترنت عبر الجزائر، وعصرنة الإدارات الرقمية من خلال انشاء منصات معلوماتية هيكلية ورقمنة الإجراءات الإدارية ورفعها على الانترنت (خلوف، 2023، ص25)، ولدعم الحكومة الرقمية تم انشاء الأرضية الرقمية للمؤسسات الناشئة بغرض جمع المعلومات من الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة القائمة في الجزائر من أجل بناء قاعدة بيانات مركزية لجميع الأطراف الناشطين في النظام البيئي. (شنيبي، 2021، ص10)

بالنسبة للركيزة الخامسة المتمثلة في الابتكار فقد حافظت الجزائر على ترتيبها العربي في هذه الركيزة والتي بلغت الرتبة 12 ولكن بتراجع ملحوظ في مستوى أداء هذه الركيزة حيث تراجع من 43.54 نقطة في سنة 2022 الى 17.38 نقطة في سنة 2024 وهذا يعود لعدة أسباب منها نقص نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، والتعاون بين الجامعات والصناعة من جهة، ومن جهة أخرى تحتاج المؤسسات إلى دعم أكبر سواء من حيث التمويل أو البيئة الاستثمارية، لكن توجد جهود لدعم الابتكار عبر برامج تمويلية واحتضان للشركات الناشئة.

الركيزة السادسة المتمثلة في الجاهزية الالكترونية كذلك حافظت الجزائر على المرتبة 12 عربيا مقابل تحسن كبير في مستوى الأداء الذي بلغ 60.38 نقطة في سنة 2024. وهذا يؤكد على إمكانية تحقيق نمو وتقدم بفضل الاستثمارات والسياسات الاستراتيجية.

أما بالنسبة للركيزة السابعة تطور السوق حافظت الجزائر كذلك على نفس المرتبة 12 عربيا مقابل تحسن في مستوى أداء الركيزة والتي تعكس تقدم في مستوى نضج وتطور الخدمات المالية والائتمانية، وقد أطلق بريد الجزائر منذ 2016 بطاقة الائتمان الجديدة تحت تسمية البطاقة الذهبية بهدف تنشيط الدفع الالكتروني في الجزائر (سلايمي، 2019، ص958)، حيث شهدت الجزائر نمواً ملحوظاً في التجارة الإلكترونية، وخصوصاً بعد الجائحة، لكن العقبات المتعلقة بالمدفوعات الرقمية ووسائل الدفع عبر الإنترنت ما زالت تحد من توسع التجارة الإلكترونية.

الركيزة الثامنة المتمثلة في نمو السوق المالية تراجعت في الرتبة وكذا مستوى الأداء حيث بلغ 59.23 نقطة في سنة 2022 وتراجع الى 19.46 نقطة في سنة 2024 وهذا يبرز تأخر الجزائر في دمج الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في أطرها الاقتصادية.

أما الركيزة التاسعة والتي تتمثل في التنمية المستدامة حققت الجزائر تقدم من الرتبة 7 الى الرتبة 4 من بين 22 دولة عربية بمستوى أداء جيد ب 72.15 نقطة، وهذا ما يؤكد التقرير على أن هناك فوائد كبيرة يمكن حصدتها من الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الابتكار، ومتابعة أجندة التحول الرقمي الشاملة التي تستجيب للتغيرات التكنولوجية السريعة والتي تشكل الاقتصاد العالمي من جهة ومن جهة أخرى يعكس مدى التزام الجزائر وتكريس الجهود لوضع السياسات الساعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والذي يعكسه تصنيف مؤشر الرخاء العالمي لسنة 2021 الذي حققت فيه الجزائر تقدما بالمقارنة مع السنوات الماضية في الرتبة 107 من ضمن 167 دولة بتحصلها على درجة 52.5 وهي متوسطة وفي المقابل تحصلت على مراكز متوسطة في المؤشرات التالية: شروط المعيشة 74، الصحة 81 والتعليم 82. (Legatum institute, 2021)

2.3. تقييم وضع الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية خلال 2024-2022

الشكل رقم (4): أداء اقتصاد المملكة العربية السعودية عربيا وفق الركائز الأساسية خلال 2024-2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج excel وإحصاءات من مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي اصدار 2022 واصدار 2024 التحليل:

بلغ أداء السعودية في الركيزة الأولى والتي تتمثل في المؤسسات قيمة 65.4 نقطة سنة 2022 واحتلت به المرتبة السابعة عربيا، لكن تراجع أداء الركيزة في سنة 2024 إلى 54.1 نقطة ولكن بتقدم في المرتبة السادسة عربيا. بلغت الركيزة الثانية البنية التحتية في سنة 2022 مستوى أداء ب 57.55 واحتلت السعودية به المرتبة الثالثة عربيا، وفي سنة 2024 تقدمت بمرتبة واحدة بتحسن في مستوى الأداء بلغ 81.8 نقطة واحتلت به المرتبة الثانية وهذا يعكس مدى

التزام السعودية في الاستثمار والمشاركة في الثورة الرقمية وخلق مشهد رقمي يدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جهة وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها عبر مختلف شرائح المجتمع.

أما ركيزة القوى العاملة فقد شهد تراجع طفيف في سنة 2024 والذي بلغ قيمة 69.6 نقطة احتلت فيه المرتبة الأولى مقارنة بسنة 2022 الذي بلغ 76.97 نقطة في المرتبة الثانية من بين 22 دولة عربية مما يدل على وجود تفاوت في الاستثمار في النظم التعليمية ومبادرات تنمية المهارات، وتشير هذه النتيجة إلى خلق المزيد من الاستثمارات في المورد البشري من خلال تعزيز المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى القوى العاملة.

أما بالنسبة لركيزة الحكومة الرقمية فقد بلغ أداء الركيزة في سنة 2022 قيمة 80.24 في المرتبة الثالثة لتحز على المرتبة الثانية بمستوى أداء جيد بلغ 85.4 نقطة وهذا يعكس تفوق المملكة في تقديم الخدمات الرقمية وهذا يشير إلى بلوغ السعودية مستوى عال من النضج في استخدام المنصات الرقمية.

بالنسبة للركيزة الخامسة المتمثلة في الابتكار فقد سجلت نفس الرتبة خلال الاصدارين والتي تمثلت في الرتبة الثانية بمستوى أداء حسن قدره 61.37 نقطة سنة 2022 وتراجع في سنة 2024 إلى مستوى متوسط قدر 49.63 نقطة وهذا يشير إلى تراجع في الابتكارات.

في الركيزة السادسة المتمثلة في الجاهزية الالكترونية سجلت السعودية سنة 2022 المرتبة الثامنة بمستوى أداء منخفض قدره 20.85 نقطة لتقفز إلى المرتبة الثانية سنة 2024 بمستوى أداء جيد قدره 78 نقطة وهذا يؤكد على إمكانية تحقيق نمو وتقدم بفضل الاستثمارات والسياسات الاستراتيجية.

أما بالنسبة للركيزة السابعة تطور السوق سجلت السعودية مستوى أداء جيد بلغ 73.6 نقطة في المرتبة الثانية سنة 2022 ولكن خلال سنة 2024 تراجع مستوى الأداء إلى 56 نقطة بمستوى فوق المتوسط في المرتبة الخامسة عربياً، ويرجع سبب هذا التراجع إلى عدة أسباب منها تباطؤ النمو الاقتصادي الناتج عن خفض إنتاج النفط، مما أثر على النمو بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، سجلت السوق العقارية نمواً محدوداً وتراجعاً في القروض العقارية، مما يشير إلى ضعف في هذا القطاع.

الركيزة الثامنة المتمثلة في نمو السوق المالية فقد سجلت مستوى أداء جيد حيث بلغ 82.77 نقطة في المرتبة الخامسة عربياً في سنة 2022 وتحافظ على نفس مستوى الأداء تقريبا ب 81 نقطة في سنة 2024 ولكن تتصدر الدول العربية في الترتيب وهذا يبرز أداء قويا للسعودية في دمج الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في أطرها الاقتصادية.

أما الركيزة الأخيرة المتمثلة في التنمية المستدامة والتي تمثل بعد مشترك بين مجموع الركائز فقد سجلت مستوى أداء جيد سنة 2022 ب 75,93 نقطة في المرتبة الثالثة بينما في سنة 2024 فقد ارتفع مستوى الأداء إلى 78 نقطة ويتقدم بدرجة في الترتيب.

لقد وضعت السعودية مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج لتحقيق التحول الرقمي والنتائج التي حصدها خلال سنة 2024، وقد نظمت عملية التحول ضمن خطط خماسية ندرجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الاستراتيجيات الوطنية للتحويل الرقمي للمملكة العربية السعودية

الخطوة	الأهداف
خطة العمل الأولى (2006-2010)	تمكن جميع المواطنين الحصول على الخدمات الالكترونية الحكومية بصورة سهلة وسريعة بالمستوى المطلوب، من خلال الوسائل التقنية الآمنة.
خطة العمل الثانية (2012-2016)	توفير الخدمات الحكومية لجميع المواطنين، من خلال عدة قنوات الكترونية.
خطة العمل الثالثة (2020-2024)	الوصول إلى مفهوم الحكومة الذكية، من خلال انشاء هيئة الحكومة الرقمية، التي تقرر إنشاؤها في عام 2021.

المصدر: فيفيان نصر الدين، سمية عبد الرحمان ال بشر، 2023، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 46، ص 119.

3.3. المقارنة بين أداء الاقتصاد الرقمي لدولة الجزائر والمملكة العربية السعودية سنة 2024:

الجدول رقم (01): أداء الاقتصاد الرقمي لدولة الجزائر والمملكة العربية السعودية سنة 2024

الركيزة	درجة الأداء الجزائر سنة 2024	درجة أداء المملكة العربية السعودية سنة 2024
المؤسسات	28.7	54.1
البنية التحتية	51.05	81.8
القوى العاملة	27.39	69.6
الحكومة الالكترونية	56.11	85.4
الابتكار	17.38	49.6
الجاهزية الالكترونية	60.38	77.9
تطور السوق	33.05	56
نمو السوق المالية	19.46	80.9
التنمية المستدامة	72.15	78.44
إجمالي المؤشر	45.5	72.3

المصدر: من إعداد الباحثين مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024، 2024، الصفحة من 320 - 324 ومن 211-215.

من خلال الجدول نلاحظ تفوق السعودية بشكل واضح عن الجزائر في مؤشرات الاقتصاد الرقمي بفضل الرؤية الواضحة والاستثمارات الضخمة التي جاءت نتاج الاستراتيجيات التي وضعتها والخطط المترابطة على عكس الجزائر التي بحاجة على تطوير استراتيجيات أعمق وشاملة ويظهر هذا الفرق في المنحنى التالي مع التفصيل في الركائز المكونة لمؤشر الاقتصاد الرقمي.

الشكل رقم (05): مقارنة أداء الاقتصاد الرقمي بين الجزائر والسعودية سنة 2024



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel، 2024

التحليل والمناقشة:

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن منحني الذي يمثل درجة أداء الاقتصاد الرقمي للمملكة العربية السعودية يقع فوق منحني الذي يمثل درجة أداء الاقتصاد الرقمي لدولة الجزائر مما يفسر أن أداء الاقتصاد الرقمي للمملكة العربية السعودية والذي بلغ فيه إجمالي المؤشر 72.3 نقطة بأداء جيد وهو أحسن من أداء الاقتصاد الرقمي لدولة الجزائر الذي بلغ 45.5 نقطة بأداء قريب من المتوسط سنة 2024، وهذا يعود للمبادرات الاستراتيجية التي وضعتها المملكة العربية السعودية والدعم الحكومي الكبير مقارنة بالجزائر، وبمقارنة كل ركيزة بالنسبة للدولتين نجد كل دولة تتمتع بنقاط قوة وما عليها من تحسين في شتى المجالات، وانطلاقاً من المنحنى يمكن تفسير وتحليل النتائج التالية:

بالنسبة للركيزة الأولى التي تمثل المؤسسات نلاحظ أن السعودية تتفوق على الجزائر بفجوة قدرها 26 نقطة، وهذا يعود إلى نقاط القوة التي تتمتع بها السعودية والتي تتمثل في البيئة السياسية والبيئة التنظيمية وحوكمة التكنولوجيا التي سجلت فيها أداءاً حسناً، كما وسعت الحكومة استثماراتها التقنية من أجل خلق بنية تحتية شاملة محفزة للمستثمرين والأنشطة الصناعية (الغبيري، 2020، ص 22) مقارنة بالجزائر التي ركزت على الحفاظ على الاستقرار السياسي لتوفير بيئة مواتية لتبني وتسهيل نشر التحول الرقمي.

أما بالنسبة للركيزة الثانية والتي تمثل البنية التحتية فنلاحظ كذلك فجوة قدرها 30 نقطة بتفوق أداء السعودية على أداء الجزائر كما يعكس هذا التباين أولويات الاستثمار في مجال التحول الرقمي للدولتين، فبالرغم من التحسينات التي قامت بها الجزائر على مستوى البنية التحتية لاصال الانترنت على أوسع نطاق وتحسين جودة خدمات الانترنت فقد قدر إجمالي مشتركى الانترنت الهاتف النقال ب 45,29 مشترك سنة 2023 وهو ما يمثل 89 % من إجمالي مشتركى الانترنت في

الجزائر (عادل، 2024، ص187) إلا أنها تحتاج إلى بذل مجهودات أكثر إلى تعزيز الخدمات الرقمية في القطاعات العامة من خلال انشاء هياكل مادية ورقمية، بالمقابل تبقى السعودية متفوقة بكثير وذلك راجع للاستثمار المستمر في توسيع وتحديد البنية التحتية الرقمية لتلبية الخدمات الرقمية في جميع أنحاء السعودية للمواطن.

أما الركيزة الثالثة وهي القوى العاملة فقد بلغت الفجوة بين الجزائر والسعودية 42 نقطة، حيث تتميز السعودية بنقاط قوة عديدة منها نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة كثيفة المعرفة مما ينعكس على المواهب والمهارات الشابة في شتى المجالات أما بالنسبة للجزائر فيجب عليها انشاء برامج تعليمية وتدريبية لتكوين القوى العاملة الماهرة لتلبية متطلبات الاقتصاد الحديث.

وبخصوص الركيزة الرابعة الحكومة الالكترونية فقد بلغت فجوة الأداء بين الجزائر والسعودية 30 نقطة تقريبا حيث سجلت الجزائر نقاط قوة في الخدمات الحكومية عبر الانترنت كما تسعى إلى تنفيذ المبادرات لتحسين جودة الخدمات العامة من خلال الرقمنة بهدف تعزيز الشفافية في الإدارة العامة، لكن أقل مستوى من السعودية التي حققت الصدارة بعد الامارات بأداء جيد جدا بلغ 85 نقطة وهذا ما يشير إلى بلوغ السعودية مستوى عال من النضج في استخدام المنصات الرقمية لتقديم الخدمات العامة للمواطن، وحسب نتائج مؤشر GEMS الإجمالي لسنة 2023 والذي يقيس لنا مدى توفير الخدمات الالكترونية فقد احتلت الجزائر المرتبة التاسعة ضمن الدول العربية بنسبة 36% دون المتوسط، بالمقابل نجد المملكة العربية السعودية تصدرت الدول العربية بـ 93% بفجوة قدرها 56% بالنسبة للجزائر وهذا يبرز كنتيجة لتبني السعودية للتحويل الرقمي على بكرته مقارنة بالجزائر.

أما الركيزة الخامسة المتمثلة في الابتكار فقد بلغت فجوة 32 نقطة بتفوق السعودية لكن بأداء متوسط وذلك بتركيزها على الابتكار التكنولوجي وتبني التقنيات الناشئة وتدعيم المشاريع الريادية، في حين نجد حكومة الجزائر تقوم بتدعيم الابتكار إلا أنها تحتاج إلى تحسينات أكبر في تشجيع الابتكار المحلي عن طريق التحفيز خاصة في مجالات الطاقات المتجددة وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، ومن جهة أخرى يوجد ضعف في مخرجات التعليم العالي وعدم التنسيق بين متطلبات السوق ومنظمات الأعمال .

الركيزة السادسة الجاهزية الالكترونية سجلت أصغر فجوة بين الجزائر والسعودية بقدر 17 نقطة وبأداء جيد، وهذا ما يبرز مدى اهتمام الحكومة الجزائرية في توفير التقنيات الحديثة والاستثمار فيها، بالنسبة للسعودية سجلت نقاط قوة في التركيز على استراتيجية الذكاء الاصطناعي واعتماد التقنيات الناشئة، أما الجزائر فقد اعتمدت على الشراكات الدولية في تحسين البنية التكنولوجية مما ساعدها في ادخال تقنيات حديثة.

أما بالنسبة للركيزة السابعة تطور السوق فقد سجلت فجوة قدرها 23 نقطة وهذا ما يبرز تطور السوق السعودي في مجال تمويل المشاريع الناشئة وتنويع الصناعات المحلية الذي ساهم في رفع أداء هذا المؤشر ونفس الشيء بالنسبة للجزائر لكن بأداء أقل حيث تم انشاء الأرضية الرقمية للمؤسسات الناشئة بغرض جمع المعلومات من الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة القائمة في الجزائر. (رشيد، 2021، ص10)

أما بخصوص الركيزة الثامنة تطور السوق المالية فقد سجلت أكبر فجوة بين البلدين حيث قدرت ب 61 نقطة وتتفوق السعودية بأداء جيد وقوي في مجال الشمول المالي وتطور التكنولوجيا المالية، ومن جهة استقطاب المستثمرين الأجانب المؤهلين فهي تمثل أولوية بالنسبة للسوق المالية السعودية. وفي نهاية الربع الثاني من عام 2024 م، بلغت قيمة ملكيتهم في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية 320 مليار ريال سعودي (الريح، 2024، ص14)، عكس الجزائر التي سجلت أداء ضعيفا حيث قامت برقمنة القطاع المصرفي، فالمصارف تملك أدوات مصرفية قابلة للتطور بفاعلية وكفاءة مالية بمساندة التجارة الالكترونية (الشورة، 2009، ص15) ولكن لا تزال في خطواتها الأولى للوصول إلى الشمول المالي أمام عدة تحديات تقلل من سرعتها في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي.

أما الركيزة الأخيرة المتمثلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد سجلت فجوة قدرها 6 نقاط بأداء جيد وذلك لما تسعى له كل دولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتحصيل كل فرد على التعليم الجيد وتمتعه بالصحة ورفاهية الحياة.

3.4. نقاط التشابه والاختلاف في التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي بين الجزائر والسعودية :

1.3.4. نقاط التشابه:

- يمكن أن ندرج بعض نقاط التشابه رغم ان نقاط الاختلاف أكبر من نقاط التشابه بين الدولتين:
- كلا الدولتين تهتم بالتحول الرقمي باعتماد خطط وطنية لتعزيز التحول الرقمي في مختلف الميادين خاصة على مستوى الحكومة الالكترونية والخدمات الذكية؛
- كلا الدولتين استثمرتا في شبكات الانترنت وخدمات الاتصالات لتعزيز البنية التحتية الرقمية؛
- تمتلك الجزائر والسعودية مساحة شاسعة مما يجعلهما يعانيان من فجوة رقمية بين المناطق الحضرية والريفية؛
- يواجه البلدان تحديا مشتركة تتعلق بتطوير مهارات القوى العاملة الرقمية ومواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة.

2.3.4. نقاط الاختلاف:

الجدول رقم (2): أوجه الاختلاف في مجال التحول الرقمي بين الجزائر والسعودية

المجال	الجزائر	السعودية
البنية التحتية الرقمية	الجزائر لا تزال تعمل على تحسين وتسريع شبكة الانترنت وزيادة تغطية الشبكات.	تتمتع السعودية ببنية تحتية رقمية متقدمة وتتوفر على تغطية 5G.
استراتيجية الاقتصاد الرقمي	الجزائر في مرحلة تطبيق ووضع استراتيجيات شاملة للاقتصاد الرقمي.	السعودية تمتلك رؤية 2030 التي تتضمن وتضع التحول الرقمي كركيزة أساسية.
الحكومة الرقمية	سجلت الجزائر تقدما في بعض الخدمات الالكترونية إلا أنها لا تزال محدودة.	تصنف السعودية من الدول الرائدة عالميا في الحكومة الرقمية.
نمو السوق المالية	تواجه عدة عوائق وتحديات في الشمول المالي.	حققت الشمول المالي وتعمل على تطوير تطبيقات موجهة لجميع فئات المجتمع.
الاستثمار في الابتكار	استثمارات الجزائر في مجال والتقنيات الناشئة محدود لقلة الدعم المالي.	السعودية تستثمر بقوة في التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء.
السياسات والتشريعات	يوجد نقص في التشريعات الرقمية لحماية البيانات. لا يوجد هيئة أو مؤسسة متخصصة تشرف على التحول الرقمي بشكل شامل.	وضعت قوانين وتشريعات لحماية وتنظيم البيانات مثل قانون حماية البيانات الشخصية. وضعت هيئة مختصة تدعى هيئة الحكومة الرقمية لمتابعة التحول الرقمي.

المصدر: من إعداد الباحثين

4. خاتمة:

تمحورت دراستنا حول مقارنة أداء الاقتصاد الرقمي بين الجزائر والمملكة العربية السعودية حيث لاحظنا أن موضوع التحول الرقمي أصبح من أهم المواضيع المشتركة بين الاقتصادات والمؤسسات والتنافس في مستوى التقدم فيه للولوج إلى الاقتصاد الرقمي، حيث تبين أن التحول الرقمي يؤثر بشكل مباشر وكبير في الدفع بالاقتصاد الرقمي من خلال رفع أداء ركائز مؤشر الاقتصاد الرقمي والتي يعتبر التحول الرقمي بمثابة المحرك الأساسي لهذه الركائز، وكانت السعودية من بين الدول العربية التي هيأت له البنية التحتية من خلال صياغة استراتيجيات للوصول إلى تحقيقه في شتى القطاعات العامة والخاصة، عكس الجزائر التي لا تزال في مرحلة انتقال إلى تطبيقه على أرض الواقع وهذا ما جعلها تتأخر في مستوى أداء الاقتصاد الرقمي مقارنة بأداء المملكة العربية السعودية على الرغم من تكريس الجهود وتوفير الإمكانيات والإعانات له.

1.4. اختبار الفرضيات:

- من خلال تقييم وضع أداء الاقتصاد الرقمي في كل من الجزائر والسعودية نلاحظ أنه كلما زاد اهتمام هذه الدول بتوفير الامكانيات الرقمية في شتى المجالات المرتبطة بالاقتصاد زاد أداء الاقتصاد الرقمي خلال سنتي 2022 و 2024 وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى.
- من خلال مقارنة استراتيجيات والإمكانيات التي وفرتها المملكة العربية السعودية للتحويل الرقمي وأدائها الاقتصادي الذي بلغ فجوة 27 نقطة نلاحظ أن تأثير التحويل الرقمي على أداء الاقتصاد الرقمي في السعودية أكثر وضوحاً مما هو عليه في الجزائر وهذا ما يثبت الفرضية الثانية.
- لقد بلغ أداء ركيزة البنية التحتية في الجزائر 51 نقطة وفي السعودية 81 نقطة وهذا ما يثبت أن تطور البنية التحتية الرقمية في السعودية ساهم في رفع أداء الاقتصاد الرقمي فيها أكثر من الجزائر بفجوة قدرها 30 نقطة وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة.
- بلغ فارق أداء ركيزة الحكومة الرقمية بين الجزائر والسعودية 29 نقطة وهذا ما يبرز تفوق السعودية وتقدمها في الانتقال إلى التحويل الرقمي الحكومي ومساهمة في رفع أداء الاقتصاد الرقمي أكثر مقارنة بالجزائر وهذا ما يثبت الفرضية الرابعة.
- أصغر فارق في الركيزة سجلته ركيزة الجاهزية الالكترونية ب 17 نقطة في رفع أداء الاقتصاد الرقمي بتفوق السعودية عن الجزائر وهذا ما يثبت الفرضية الخامسة.
- أكبر فارق سجلته ركيزة تطور السوق المالية بفارق قدره 61 نقطة في رفع أداء الاقتصاد الرقمي وتبفوق السعودية عن الجزائر وهذا ما يثبت الفرضية السادسة.

2.4. نتائج الدراسة:

- من خلال دراستنا التحليلية المقارنة بين أداء الاقتصاد الرقمي في الجزائر والسعودية واختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:
- تصنف الجزائر ضمن المجموعة الثانية بصفتها "الدول النشطة في التحويل الرقمي" بأداء قريب من المتوسط ب 45.5 نقطة في الاقتصاد الرقمي أي انتقلت من مرحلة وضع الخطة إلى تجسيدها على أرض الواقع؛
- تتفوق السعودية على الجزائر في أداء الاقتصاد الرقمي بفجوة قدرها 27 نقطة وهذا ما يبرز دور التحويل الرقمي الذي تبنته السعودية على بكرته مما ساهم في رفع أداء مؤشر الاقتصاد الرقمي في السعودية مقارنة بالجزائر؛
- تفتقر الجزائر إلى رؤية وطنية شاملة وواضحة مثل السعودية من جهة، ومن جهة أخرى يوجد خطط متفرقة لسياسة التحويل الرقمي ولا تشمل أهدافاً واضحة للاقتصاد الرقمي؛
- تتفوق السعودية على الجزائر في مختلف الركائز المكونة للاقتصاد الرقمي ولكن بنسب متفاوتة ويعود ذلك إلى الإمكانيات الضخمة التي سخرتها السعودية في البنية التحتية الرقمية مما سهل عليها الانتقال إلى الحكومة الرقمية في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر من قلة الاستثمار في البنية التحتية مقارنة بالسعودية، وفي الوقت نفسه تركز الجزائر على رقمنة الخدمات العمومية وتحسين الاتصال.

3.4. التوصيات:

- على الجزائر الاستثمار في خطة وطنية شاملة لتعزيز البنية التحتية الرقمية بشكل كبير والتي تشمل جميع عناصر البنية التحتية خاصة البيئة السياسية والتنظيمية لدعم الانترنت لتحقيق مستوى أعلى في سرعة نقل وتحويل البيانات؛
- توسيع الخدمات الرقمية في القطاعات العامة و تمكين الجميع من المشاركة رقميًا في مختلف القطاعات لتسهيل الوصول إليها من طرف المواطن بكل شفافية ووضوح ؛
- اعتماد نظام تعليمي ذو مستوى عال لانتاج أفراد ذوي مهارات وكفاءات تكون قادرة على الابداع خاصة في الابداع التقني للتقليل من استخدام التكنولوجيا المستوردة؛
- منح اعانات للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والاتصالات لتحفيز الابتكار المحلي وتعزيز الابداع الرقمي؛
- وضع إصلاحات تنظيمية للتجارة الالكترونية خاصة وأن السوق الجزائرية تعتبر واحدة تتيح العديد من فرص النجاح في مجال ريادة الأعمال الرقمية، خاصة على مستوى الدفع الالكتروني وتحويل الأموال؛

5. قائمة المراجع: المراجع مهمة للقارئ، لذلك يجب أن يكون كل اقتباس كاملا وصحيحا.

1.5. قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- الشورة جلال عايد (2009). وسائل الدفع الالكتروني. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان الأردن.

المقالات في المجلات العلمية:

- السمدوني مصطفى عبد الحميد عبد الحميد. (ماي 2023). السياحة الرقمية كأحد تطبيقات التكنولوجيا في السياحة بالإشارة إلى المتاحف الرقمية. مجلة روح القوانين. المجلد 35. العدد 102. الصفحة 2519-2554. مصر
- عبد الرحمان حسن حسن محمد، الغبيري محمد أحمد. (2020). "واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية-دراسة تحليلية-". مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 4. العدد 3. الصفحة 8-31.
- فيفيان نصر الدين، سمية عبد الرحمان ال بشر. (2023). واقع الاقتصاد الرقمي وأثره على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية. المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية. العدد 46. الصفحة 108-133. بيروت لبنان.
- بوعمامة عبد الرحمان، شنيبي حسين. (2023). "التحول الرقمي لمنظمات الأعمال الجزائرية الفرص والتحديات". مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23. العدد 1. الصفحة 49-68.
- شاوشي خيرة ، خلوف زهرة. (2023). "التحول الرقمي في الجزائر". مجلة المحاسب، التدقيق والمالية، المجلد 5، العدد 1. الصفحة 17-30.
- سلامي جميلة، يوسف بوشي. (2019، سبتمبر). "التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر". مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد 10. العدد 2. الصفحة 944-967.
- كتاف عبد القادر، إزارن عادل. (نوفمبر 2024). "استراتيجية التحول الرقمي ضمن السياسات العامة التنموية في الجزائر: الواقع والآفاق". مجلة آفاق فكرية، المجلد 12، العدد 2، الصفحة 178-197.

- عمر عبدالحفيظ ، أحمد عمر. (2021). التحول الرقمي للحكومة ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة-مصر نموذجاً- . مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية, المجلد 2. العدد 3. الصفحة 154-179. جامعة الإسكندرية. مصر.

الأوراق البحثية في المؤتمرات:

- سيد أعمر زينب، شنيني رشيد. 27 مارس 2021، ملتقى دولي بعنوان "حضانة المؤسسات الناشئة في ظل الاقتصاد الرقمي قراءة في الفرص والتحديات". عنوان المداخلة " واقع الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر. جامعة دراية أدرار. الجزائر.

التقارير:

- الخوري علي محمد. (2024). المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024. الامارات العربية المتحدة: المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل.
- الرميح محمد. (2024). نظرة عامة على السوق المالية للربع الثاني 2024. تداول السعودية. السعودية.

2.5. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Alenezi, M. (2022, January). Understanding Digital Government Transformation. Retrieved from <https://www.researchgate.net/publication/358402330>
- Baytona. (2019). Innovation and Digital Transformation 21-Strategy. World Tourism Organization, 21.
- Institute, L. (2021). Prosperity Index. London.
- Kindzule-Millere, I., & Zeverte-Rivza, S. (2022). Digital Transformation in Tourism: Opportunities and Challenges. "Economic Science for Rural Development, (pp. 476-486). Jelgava.
- OECD. (2019). Strengthening Digital Government. OECD Going Digital Policy Note. Retrieved from www.oecd.org/going-digital/strengthening-digital-government.pdf